

الرقابة: انخفاض إيرادات الدولة 11% في 2025

وزارة المالية: ضوابط مشددة لضمان عدم تجاوز الميزانية



أعلن ديوان الرقابة المالية والإدارية أن الحساب الختامي الموحد للدولة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 أظهر انخفاض إجمالي الإيرادات من 3.03 مليارات دينار في عام 2024 إلى 2.69 مليار دينار في عام 2025، بنسبة تراجع بلغت 11%.

وأوضح الديوان أن الإيرادات النفطية انخفضت من 1.82 مليار دينار في عام 2024 إلى 1.30 مليار دينار في عام 2025، بتراجع نسبته 29%، لتشكل 48% من إجمالي إيرادات الدولة خلال العام الماضي، مقابل 52% للإيرادات غير النفطية.

وفي المقابل، ارتفعت مصروفات المشاريع من 291 مليون دينار في عام 2024 إلى 318 مليون دينار في عام 2025، بزيادة بلغت نسبتها 9%.

من جانبها، أكدت وزارة المالية والاقتصاد الوطني حرصها على الالتزام بأحكام المادة (32) من المرسوم بقانون رقم (39) لسنة 2002 وتعديلاته، ومواصلة توجيه الوزارات والجهات الحكومية وحثها على مراجعة التزاماتها المالية بصورة دورية، بما يضمن التقيد بالصرف في حدود الاعتمادات المالية المقررة وعدم تجاوزها.

وأوضحت الوزارة أن ذلك يتم من خلال التعاميم والمراسلات والمتابعة المباشرة، إلى جانب الضوابط التي يتضمنها الدليل المالي الموحد والأنظمة المالية المركزية المعتمدة، التي تكفل عدم تجاوز الميزانية، شريطة التطبيق السليم من الإدارات المسؤولة عن المشتريات والتعاقدات والمخازن في الجهات الحكومية.

وأضافت أن لديها عدداً من المبادرات والإجراءات للحد من تجاوز مستويات الصرف للميزانيات المرصودة خلال مرحلة التنفيذ، أبرزها تطبيق ضوابط في النظام المالي المركزي (CFS) تضمن حجز الاعتمادات المالية اللازمة قبل الشروع في أي التزام مع الموردين، بما يكفل أن يتم الصرف في حدود الميزانية المعتمدة.

كما تشمل هذه الإجراءات منح الموافقة المسبقة على المشتريات والخدمات الحكومية، وفقاً للاعتمادات المرصودة وخطط الصرف المتفق عليها، وحث الجهات الحكومية على الالتزام بخطط الصرف الخاصة بها ومراجعتها دورياً خلال فترة تنفيذ الميزانية، بما يضمن توافر اعتمادات مالية لا تقل عن الالتزامات الفعلية المسجلة والمتوقعة في النظام المالي المركزي، على مستوى بنود الصرف ومراكز الميزانية.

وأشارت الوزارة إلى أن الإدارات المعنية تعتمد على خطط الصرف أساساً لتمرير المدفوعات والطلبات وأوامر الشراء، فضلاً عن اشتراط الحصول على موافقتها المسبقة بشأن جميع المناقلات ضمن حدود الميزانية المعتمدة، لافتة إلى تطبيق ضوابط وإجراءات في النظام المركزي لتخطيط الميزانية (CPBS)، بهدف تعزيز كفاءة الصرف وتنظيم المناقلات بين بنود وأبواب الميزانية.

الرقابة: الدين العام يرتفع إلى 22.16 مليار دينار

المالية: نعمل على خفض كلفة التمويل وتعزيز الإيرادات

فوائض مالية مرتقبة تسهم تدريجياً في سداد الدين العام

أعلن ديوان الرقابة المالية والإدارية أن رصيد الدين العام للدولة ارتفع بنحو 2.83 مليار دينار، بنسبة 15%، ليبلغ 22.16 مليار دينار في 31 ديسمبر 2025، مقارنة بنحو 19.33 مليار دينار في التاريخ ذاته من عام 2024.

وأوضح الديوان أن إجمالي فوائد الدين العام ارتفع خلال عام 2025 بنحو 107 ملايين دينار، بنسبة 11%، ليصل إلى 1.052 مليار دينار، مقارنة بـ945 مليون دينار في عام 2024. وأشار إلى ارتفاع نسبة فوائد الدين العام إلى إجمالي إيرادات الدولة، لتبلغ 39% في عام 2025، مقارنة بـ31% في عام 2024.

من جانبها، أكدت وزارة المالية والاقتصاد الوطني أن استراتيجية الحد من ارتفاع الدين العام ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة المالية العامة للدولة، مشيرة إلى حرصها على إدارة الدين العام وفق أسس اقتصادية وتنظيمية، من خلال التنسيق المستمر مع مصرف البحرين المركزي لإيجاد أفضل الحلول التمويلية بأقل كلفة ممكنة، مع مراعاة أوضاع الأسواق المالية ومستويات السيولة في الأسواق المحلية والعالمية.

وأوضحت الوزارة أن الحكومة تعمل على تنفيذ عدد من المبادرات الهادفة إلى تعزيز نمو الإيرادات وتنويع مصادرها، إلى جانب تقليص المصروفات التشغيلية، ومواصلة تحسين جودة وكفاءة الخدمات الحكومية وتطوير آليات تقديمها. وأضافت أن مواصلة نمو الاقتصاد المحلي من شأنها الإسهام في تحقيق فوائض مالية، يمكن توظيفها تدريجياً في سداد الدين العام.

ارتفاع موجودات احتياطي الأجيال 20% لتصل 1.11 مليار دولار في 2025

أعلن ديوان الرقابة المالية والإدارية أن موجودات حساب احتياطي الأجيال القادمة شهدت ارتفاعاً بنسبة 20% خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، لتصل إلى 1.11 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ924 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2024.

وأوضح الديوان أن الاستثمارات المالية شكلت النسبة الكبرى من إجمالي موجودات الحساب، بواقع 81% كما في 31 ديسمبر 2025.

وفي المقابل، ارتفعت مطلوبات حساب احتياطي الأجيال القادمة بنسبة 55%، لتصل إلى 9.66 ملايين دولار أمريكي في نهاية عام 2025، مقارنة بـ6.25 ملايين دولار أمريكي في نهاية عام 2024.

وأشار الديوان إلى ارتفاع صافي أرباح الحساب بنسبة 33%، ليبلغ 96 مليون دولار أمريكي خلال السنة المالية 2025، مقابل 72 مليون دولار أمريكي خلال عام 2024.

كما ارتفعت المبالغ المحولة إلى حساب احتياطي الأجيال القادمة من عائدات مبيعات النفط الخام بنسبة 9%، لتصل إلى 86 مليون دولار أمريكي في عام 2025، مقارنة بـ79 مليون دولار أمريكي في العام السابق.

الرقابة: تسلم بعض موظفي «الإسكان» عروض المناقصات الداخلية ويسمح بفتحها بشكل منفرد

البنك: تخصيص صندوق مناسب للتسلم

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية أن بعض الموظفين في بنك الإسكان (البنك) يتولى مهمة استلام عروض الموردين والمقاولين المشاركين في المناقصات الداخلية، وعروض المشاركين في المزايدات الداخلية لتأجير الوحدات العقارية بعقود قصيرة الأجل، والاحتفاظ بها بشكل يسمح لأي منهم بفتحها بشكل منفرد وفي أي وقت بغض النظر عن التاريخ المحدد لفتحها، الأمر الذي يخالف مقتضيات قرار مجلس المناقصات والمزايدات رقم (1) لسنة 2015، الذي يقضي بأن تحتفظ لجنة المناقصات الداخلية بصندوق أو أكثر لإيداع تلك العروض، كما يحول ذلك دون إحكام الرقابة على سريتها.

من جانبه، أفاد البنك بأنه تعزيزاً لضوابط استلام عروض المناقصات والمزايدات الداخلية التي تزيد قيمتها على 10 آلاف دينار ولا تتجاوز 50 ألف دينار (100 ألف دينار ابتداءً من 18 يونيو 2026)، سيتم تخصيص صندوق مناسب لاستلام العروض بحسب حجم المظاريف وطبيعة الطرح، بما يدعم إحكام حفظ العروض إلى حين موعد فتحها. كما سيتم توثيق الآلية ذات الصلة باستلام العروض وفتحها ضمن الإجراءات الداخلية المعتمدة، بما يضمن اتساق التطبيق مع مقتضيات المادة الخامسة من قرار مجلس المناقصات والمزايدات رقم (1) لسنة 2015، ويعزز وضوح الأدوار والمسؤوليات المرتبطة بهذا الإجراء.

وذكر أن الخطة الزمنية للتنفيذ في الربع الثالث من عام 2026.

الرقابة: لا بند ملزم لمستأجري الأراضي الاستثمارية بتنفيذ مواصفات العطاء

البنك: الأخذ بتوصية الديوان لتفادي أي لبس

لاحظ ديوان الرقابة المالية والإدارية عدم قيام بنك الإسكان (البنك) بتضمين عقود تأجير الأراضي الاستثمارية المبرمة مع المستثمرين بنظام البناء والتشغيل ثم النقل (BOT)، ببند يلزمهم بتنفيذ مشاريعهم بنفس قيمة الاستثمار والمواصفات المدرجة في عطاءاتهم، الأمر الذي لا يضمن التزامهم بذلك.

من جانبه، أفاد البنك بأن العطاء المقدم من المستثمر يُعد جزءاً مكملاً للعقد، ويترتب عليه التزامه بتنفيذ المشروع وفق العرض الذي تمت الترسية على أساسه. غير أن البنك، تعزيزاً لمزيد من الوضوح التعاقدي وتفادياً لأي لبس في التطبيق، سيأخذ بتوصية الديوان من خلال تضمين عقود تأجير الأراضي الاستثمارية بنداً صريحاً وظاهراً يُلزم المستثمر بتنفيذ المشروع وفق قيمة الاستثمار والمواصفات المدرجة في عطائه المعتمد.

وأشار البنك إلى أنه سيقوم بإعداد سجل خاص لمتابعة حالات المزايدات والمناقصات غير المكتملة أو التي تستدعي متابعة لاحقة، ومراجعتها بصورة دورية من قبل اللجنة المختصة، بما يدعم إحكام المتابعة المؤسسية للمشاريع المطروحة والتأكد من استكمال متطلباتها وفق الأطر المعتمدة.

وأوضح أن الخطة الزمنية لتنفيذ الملاحظة قد تمت.

الرقابة: تأخر متابعة سداد الإيجارات فترات وصلت إلى 327 يوما

بنك الإسكان: معالجة جميع الحالات القائمة واستيفاء متطلبات التحصيل

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية تأخر قسم المعالجة والتحصيل ببنك الإسكان (البنك) أحياناً في البدء بمتابعة المستأجرين غير الملتزمين بسداد الإيجارات المستحقة عليهم فترات تراوحت بين 20 يوماً و327 يوماً من تاريخ إحالتهم إلى القسم، الأمر الذي يخالف متطلبات دليل إجراءات المعالجة والتحصيل، الذي ينص على أن يقوم القسم بالتواصل مع المستأجر لتحصيل الإيجارات المستحقة عند إحالته إليه.

من جانبه، أفاد البنك بأنه تمت معالجة التأخير من خلال أتمتة إجراءات المتابعة والتحصيل ضمن التحديث الجاري للنظام، بما يعزز سرعة المتابعة وتوثيق الإجراءات والرقابة. ويهدف هذا التحديث إلى ضمان مباشرة المتابعة فور إحالة الحالات إلى القسم المختص، وتوثيق مراحل التعامل معها، وربط الإحالة بإجراءات متابعة وتصعيد واضحة، بما يحد من أي تباين في التطبيق ويعزز سرعة التعامل مع حالات عدم السداد.

وأوضحت أنه على الصعيد التشغيلي الفوري طُبقت إجراءات تصحيحية شاملة ونافذة أسفرت عن معالجة كل الحالات القائمة واستيفاء متطلبات التحصيل حيالها ضمن الأطر الزمنية المعتمدة، بما يعكس الامتثال التام وإحكام الرقابة المستدامة على محفظة المتأخرات.

كما رصد الديوان تأخر قسم المعالجة والتحصيل بالبنك أحياناً في توجيه شركة عقارات الإسكان، وهي شركة مملوكة للبنك تتولى إدارة عقاراته، لتقديم بلاغ لدى مركز الشرطة ضد المستأجرين الذين رجعت شيكاتهم ولم يلتزموا بسداد المبالغ المستحقة عليهم خلال شهر من إحالتهم إلى القسم، وذلك فترات تراوحت بين 9 أشهر و25 شهراً من تاريخ إحالة المستأجر إلى القسم، الأمر الذي يخالف متطلبات دليل إجراءات المعالجة والتحصيل.

من جانبه، أفاد البنك أنه باشر البنك بمعالجة التأخير بمسارين، تمثل الأول في المعالجة المستدامة من خلال أتمتة الإجراءات وإدراجها ضمن التحديث الجاري لنظام التحصيل، وتمثل الثاني في تطبيق إجراءات تصحيحية شاملة ونافذة أسفرت عن المعالجة لكل الحالات القائمة واستيفاء متطلبات التحصيل حيالها ضمن الأطر الزمنية المعتمدة، بما يعكس الامتثال التام وإحكام الرقابة المستدامة على محفظة المتأخرات، موضحة أنه تم استكمال تنفيذ التوصية.

الرقابة: عدم إدراج عقارات في قاعدة بيانات بنك الإسكان يحول دون استغلالها

البنك: التنسيق مع الجهات المختصة لدراسة إمكانية الربط الإلكتروني

لاحظ ديوان الرقابة المالية والإدارية وجود عدد من العقارات المملوكة لبنك الإسكان (البنك) بحسب بيانات جهاز المساحة والتسجيل العقاري أو المخصصة له بحسب بيانات وزارة المالية والاقتصاد الوطني، غير مدرجة في قاعدة بيانات العقارات لدى البنك، الأمر الذي يشير إلى عدم دقة واكتمال قاعدة البيانات، ما قد يؤدي إلى عدم إدارة البنك لكل العقارات التابعة له ويحول دون استغلالها واستثمارها.

من جانبه، أفاد البنك بأن الحالات المشار إليها في الملاحظة ترتبط بطبيعة الإجراءات الحكومية المتتابعة التي تمر بها بعض العقارات قبل استقرار مركزها النهائي لدى البنك، إذ قد يصدر أمر التخصيص أو يظهر العقار ضمن بيانات إحدى الجهات المختصة، في حين تظل إجراءات نقل الملكية، أو إصدار وثائقها، أو تسليمها فعلياً، أو إخطار البنك بها قيد الاستكمال، ولا سيّما في الحالات التي تستلزم إجراءات لاحقة تتصل بالتقسيم، أو الفرز، أو مطابقة البيانات، أو استكمال المتطلبات الفنية والإدارية لدى الجهات المعنية.

وأوضح البنك قيامه بمخاطبة الجهات المعنية لمطابقة السجلات، وسيواصل التنسيق مع الجهات المختصة لحصر ومطابقة كل العقارات المملوكة للبنك أو المخصصة لمصلحته، واستكمال ما يلزم بشأنها من بيانات أو وثائق رسمية، وتحديث قاعدة بيانات العقارات تبعاً لذلك، بما يعزز دقة السجلات، ويدعم قدرة البنك على إدارة أصوله العقارية واستغلالها واستثمارها وفقاً للأغراض المقررة لها.

وبين أن اختلاف مصدر البيانات بين العقارات المخصصة لمصلحة البنك والعقارات المسجلة باسمه يستلزم تعدد قنوات المطابقة والمتابعة، بحسب الجهة المختصة وطبيعة الإجراء محل التحديث، بما يضمن مواءمة سجلات البنك مع آخر البيانات الرسمية المتاحة، سواء من حيث التخصيص أو التسجيل أو وثائق الملكية.

وأشار البنك إلى أنه سيواصل التنسيق مع الجهات المختصة لتعزيز آلية تبادل البيانات ومطابقتها، بما في ذلك دراسة إمكانية الربط الإلكتروني، بما يتيح الوقوف على ما يستجد بشأن العقارات المخصصة لمصلحة البنك أو المسجلة باسمه، ويدعم دقة سجلاته العقارية واكتمالها.

وذكر أن الخطة الزمنية للتنفيذ في الربع الثالث من عام 2026.